معايير علم التدقيق.

المعيار يمكن اعتباره بمثابة القاعدة التي توجه فعل وعمل المدقق، و من هنا يتبين أن المعايير تمثل مرجع لأعمال المدققين، وتوضع هذه المعايير بالاتفاق وبالإجماع من طرف منظمات مهنية عالمية متخصصة، وبمشاركة ومساهمة مكاتب التدقيق الكبرى، و نخلص بالقول إلى أن المعايير عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحترمها المراجع ويعتمد عليها أثناء أدائه لمهمته. وهي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تبررها وتدعمها. وقد تم إعداد أولى المعايير في منتصف السبعينات (2)وهي بصفة عامة كما حددها مجمع المحاسبين الامركيين تنقسم إلى ثلاثة مجموعات:(3)

. معايير عامة.

. معايير العمل الميداني.

. معايير إعداد التقرير.

وقد وضعت هذه المعايير لغرض تحقيق الأهداف التالية:(4)

- تحديد المبادئ الأساسية التي يجب إتباعها عند القيام بالتدقيق.
- إيجاد إطار مرجعي من أجل تطبيق وتوسيع نشاطات التدقيق.
- إعداد مقاييس تحديد تنفيذ التدقيق الداخلي.
- تسهيل تحسين الإجراءات التنظيمية والعمليات.

كما أن هناك من يصنف معايير التدقيق بكيفيات مختلفة ولكنها تصب في النهاية في المجموعات الثلاث السابقة الذكر وعلى سبيل المثال نورد التصنيف المنشور من طرف المنظمة المهنية الدولية للتدقيق، مختصرا في الشكل التالي:[1]

- المعايير التأهيلية تشرح المميزات التي يجب أن تتوفر في المنظمات أو الأفراد الذين يقومون بنشاطات التدقيق.
- المعايير الوظيفية تصف طبيعة نشاطات التدقيق الداخلي وتحدد معايير النوعية التي تسمح بتقييم النشاطات.
- المعايير التطبيقية توضح المعايير العملية للمهمات الخاصة.

ونجد إضافة إلى المعايير نصوص تطبيقية ليست إجبارية و تعتبر بمثابة توصيات[2]

ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى مجموعة المعايير المنشورة من طرف المنظمات الدولية [3] وبدورنا سنحاول تزويد الطالب ببعض التفاصيل حول هذه المعايير لكونها مهمة وتحكم نشاط المدقق وتضبطه.

المعايير العامة

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي لمزاولي مهنة المراجعة، و المقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص متعلمين و مدربين. و توصف هذه المعايير بأنها (عامة) لأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني و إعداد التقرير بصورة ملاءمة، و تعتبر " شخصية" ، لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المراجع الخارجي .

و من ثم يمكن القول، بأنه للحصول على تقرير يتضمن رأيا فنيا محايدا له أهميته و مغزاه، يتعين أن يكون المراجع على درجة كبيرة من الكفاءة ، و أن يتمتع بالاستقلال المطلوب، و يتبع قواعد

السلوك المهني المتعارف عليه، و لقد اهتمت الهيئات المهنية و التشريعات التي صدرت لتنظيم مهنة المحاسبية و المراجعة في الدول المختلفة بهذه المعايير الثلاثة و التي سوف نتناولها بشيء من التفصيل .

المعيار الاول : التأهيل العلمي و العملي.

و ينص هذا المعيار على ضرورة توافر عاملين أساسين في المراجع :

التأهيل العلمي (التعليم) .

التأهيل العملي (الخبرة و الكفاءة) .

المعيار الثاني : الاستقلال و الحياد .

الثقة و المصداقية تنبع من مدى استقلال و حياد المراجع في إبداء رأي يقوم على النزاهة و الموضوعية،

و من المهم جدا للمهنة أن توفر عنصر الثقة في حياد المراجع الخارجي من قبل الأطراف ذات المصالح و مستخدمي القوائم المالية، و قد تتزعزع هذه الثقة إذا ظهر دليل على أن الحياد غير متوافر أو لوجود ظروف يعتقد ذوي المصالح أنها من المحتمل أن تؤثر على الحياد وبالتالي يجب توفر شروط استقلال المراجع منها الاستقلال الذاتي أو الذهني .

و في ظل توافر تلك الشروط في شخص المراجع، يمكن أن تحدد الأبعاد الدالة على استقلال المراجع وخاصة:

- الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة (2).
- الاستقلال في مجال الفحص .
- الاستقلال في مجال إعداد التقرير .

المعيار الثالث : بذل العناية المهنية اللازمة .

ينص المعيار الثالث من المعايير العامة على ما يلي : " يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة في القيام بعملية الفحص و في إعداد تقريره" . ([3]). وتاتي اهمية هذا المعيار نظرا لأنواع الأخطاء التي قد يرتكبها المراجع و تترتب عنها المسؤولية التي يتحملها هذا الأخير. و ترتب تلك الأخطاء بحسب الأهمية فهناك الخطأ العفوي الغير مقصود و هناك خطأ عمدي مقضود ناتج عن سوء نية وتعمد واصرار او تاتج من اللامبالاة والتقصير، و يجب الاشارة الى ان المراجع قد لا يسأل عن الخطأ العفوي ولكنه مسؤول عن كل تقصير او غش او تعمد ، و يعتبر المدقق على العموم مسؤولا مسؤولية بحسب الوسائل و ليس بحسب النتائج، وهو مسؤولا مسؤولية مدنية، جنائية و تأديبية .

وخلاصة: تتعلق المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمدقق وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب في مثل هذه المهام ، فيجب أن يكون عال التكوين والخبر والمهارة، وقد تبنى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي معاييرا عامة في ثلاثة مجموعات:

– يجب أن يكون المدقق من الأشخاص المدربين وذو كفاءة عالية وان يتمتع بقدر كاف من التأهيل العلمي والعملي.

– أن يكون محتفظا بشخصيته وتفكيره المستقل بعيدا عن أية مؤثرات قد تؤثر في نوعية عمله.

– يجب أن يبذل كل جهده والعناية الكافية في قيامه بعملية التدقيق وأن يكون حذر عند ممارسته للمهنة وعند أداء المهمة وإعداد التقرير.

بمعنى أن يتمتع المراجع بثلاث مزايا أساسية وضرورية وهي تمثل المعايير العامة للتدقيق ويمكن اختصاره فيما يلي:

1 . التأهيل العلمي والعملي.

2 . الاتجاه العقلي المحايد.

3.العناية المهنية الواجبة.